

أزمة الخليج والنظام الدولي

ودودة بلران

قسم العلوم السياسية - جامعة القاهرة

مقدمة

لقد كانت العلاقة بين النظام الدولي والصراع موضع اهتمام عدد كبير من الباحثين في أدبيات العلاقات الدولية، ولقد اتجه البعض منهم إلى تحليل العلاقة بين هيكل النظام الدولي والصراع. حيث أثار (Rose Crana, 1969 Deutsch and Singer, 1969) جدلاً كبيراً في أدبيات العلاقات الدولية حول العلاقة بين نظام الاستقطاب الدولي وتعدد القوى من جانب، والاستقرار الدولي من جانب آخر. أما البعض الآخر من الباحثين ومن بينهم العلاقة بين النظام الدولي والأزمات الدولية. حيث اهتموا بتوضيح العلاقة بين اثنين من المتغيرات التي تميز النظام الدولي والأزمات الدولية، وفي هذا الصدد ركزوا على العلاقة بين هيكل النظام الدولي والأزمات الدولية، كما ركزوا أيضاً على العلاقة بين طبيعة التكنولوجيا العسكرية السائدة في النظام الدولي من جانب والأزمات الدولية من جانب آخر.

وتهدف هذه الدراسة إلى استخدام حالة أزمة الخليج التي اندلعت في 2 أغسطس 1990 والحرب التي ترتبت عليها في 16 يناير 1991 لبيان العلاقة بين الأزمات الدولية والنظام الدولي، وتعتمد في هذا الصدد على بعض أبعاد الإطار العام الذي قدمته دراسة Snyder & Diesing إلا أن دراستنا تختلف في ثلاث نقاط، فأولاً، ركّز Snyder & Diesing على تحليل العلاقة بين نظام الاستقطاب الدولي ونظام تعدد القوى من جانب آخر (حيث تمت دراسة 16 أزمة في الفترة من 1898 - 1962). أي أن دراستهما لم تتطرق لتحليل العلاقة بين هيكل نظام القطب الواحد والأزمات الدولية، أما هذه الدراسة فتعمل على تحليل العلاقة بين أزمة الخليج وتوجّه النظام الدولي نحو القطب الواحد، وثانياً، فإنه في إطار تناول الباحثين للعلاقة بين طبيعة التكنولوجيا العسكرية

القدرة على الاستمرار في سباق التسليح، وتقديم تنازلات في بعض الصراعات الإقليمية، والإعلان عن بعض التغيرات الأيديولوجية، فبدا اعتراف الاتحاد السوفيتي بعدم القدرة على الاستمرار في سباق التسليح في يناير 1985 حين وافق على استئناف محادثات الحد من التسليح، وفي قمة ريكايفيك في 1986 حينما وافق على المطالب الأمريكية التي كان يرفضها قبل ذلك، والمتعلقة بتخفيض الصواريخ الاستراتيجية طويلة المدى، وقبوله مبدأ التفتيش، وفي مارس 1987 وافق الاتحاد السوفيتي على عدم الربط بين عقد المعاهدة الخاصة بإزالة الصواريخ متوسطة المدى في أوروبا ووقف برنامج حرب الكواكب الأمريكي. فضلاً عن ذلك فقد وافق في ديسمبر 1987 على تقديم بعض التنازلات في حرب النجوم. كذلك بدأ انسحاب الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى في تنازلاته في الصراعات الإقليمية أدى إقناعه لحلفائه لتقديم مثل هذه التنازلات، وهو ما بدأ في أفغانستان ونيكاراجوا وأنجولا وفيتنام أو في عدد من القضايا المرتبطة بالصراع العربي الإسرائيلي، فضلاً عن ذلك فقد شهد النصف الثاني من الثمانينيات في ظل قيادة جورباتشوف تغيراً في الموقف الأيديولوجي السوفيتي ليتبنى بعض المقولات الغربية التي كان يرفضها، ومنها الإشارة إلى الستالينية على أنها سبب الأزمات التي يعاني منها النظام الاشتراكي، وأن البيروقراطية عقبة أمام مثل هذا النظام (سعيد، 1988).

كذلك شهد النصف الثاني من الثمانينيات تطوراً دعا بعض الباحثين للحديث عن احتمالات ظهور قطب جديد في النظام الدولي، فقد أعلنت الجماعة الأوروبية في 1985 وضع خطة متكاملة من التعليمات هدفها إنشاء سوق أوروبية موحدة خلال فترة تنتهي في 31 ديسمبر 1992، وهو المشروع الذي عُرف باسم أوروبا 1992، والذي كان محاولة لتحقيق أهداف معاهدة روما التي جاء في ديباجيتها إصرار الدول الأوروبية على إرساء أسس اتحاد بين الشعوب الأوروبية، وعزم هذه الدول على توفير التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول الأعضاء عن طريق العمل المشترك لإزالة الحواجز التي تقسم القارة الأوروبية، وبالرغم من الخطوات التي اتخذتها الجماعة الأوروبية نحو إنجاز مشروع أوروبا 1992 منذ منتصف الثمانينيات، إلا أن هذه الجهود واجهتها عدد من المشاكل النابعة من اتجاه الدول الأعضاء لتبني مواقف تعتمد أساساً على مصالحها القومية، وهو ما انعكس مثلاً في الخلافات حول الوحدة النقدية الأوروبية، كذلك واجهت خطوات تنفيذ أوروبا 1992 عدد من المشاكل الخارجية المرتبطة بالمكانة والتعاون مع الولايات المتحدة واليابان في الأسواق. يتعرض عملية إزالة الحواجز في

الأمريكية السوفيتية. كما اهتمت كلتا الدولتين بتنسيق جهودهما مع الدول الأوروبية والعربية، كما اتجهتا للعمل من خلال الأمم المتحدة وتقديم مبادرات من أجل تسوية الأزمة، إلا أن التحرك السوفيتي كان محدوداً بالمقارنة بالتحركات الأمريكية في هذا الصدد؛ فإن حجم ودائرة اتصالات الولايات المتحدة كانت أوسع من تلك التي قام بها الاتحاد السوفيتي، ومن نماذج تنسيق الجهود الأمريكية السوفيتية اجتماع وزير الخارجية الأمريكي مع نظيره السوفيتي في أغسطس 1990 حيث صدر بيان أمريكي سوفيتي يدعو الجماعة الدولية إلى إدانة العدوان العراقي على الكويت، واتخاذ الخطوات العملية للرد عليه، وإيقاف إمداد العراق بالسلاح، وفي إطار التنسيق الأمريكي السوفيتي على مستوى القمة في مؤتمر هلسنكي تم التوصل إلى حل وسط بين الدولتين حول أسلوب معالجة الأزمة، حيث وافق بوش على إرجاء اللجوء للحل العسكري لحين استنفاد الطرق السلمية في إجبار صدام حسين على تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن الأزمة، وفي المقابل وافق جورباتشوف على عدم رفض الحل العسكري من حيث المبدأ على أن يتم تنفيذه في إطار الأمم المتحدة، وبعد استنفاد الطرق السلمية. كما سعت كلتا الدولتين إلى تنسيق مواقفهما مع دول أوروبا الغربية، وتضمن التنسيق الأمريكي مع الدول الأوروبية عدداً من الأنشطة، فعلى سبيل المثال دعا جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي دول حلف الاطلنطي في أغسطس 1990 إلى الالتزام بواجباتها الدفاعية، كما سعى وزير الخارجية الأمريكي إلى الحصول على تعاون الدول الأوروبية في مواجهة أزمة الخليج في اجتماعه مع وزراء خارجية الدول الأوروبية بعد قمة هلسنكي واستمر اتجاه الولايات المتحدة للتنسيق مع دول أوروبا الغربية خلال الأزمة حول مساعدة الدول المتضررة من الأزمة، ونفقات تحرك قوات الحلفاء، وسير العمليات العسكرية خلال حرب الخليج، وإذا كان تكثيف التنسيق الأمريكي الأوروبي في الأزمات الدولية أحد المظاهر التي اتسم بها النظام الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية فإن التنسيق السوفيتي الأوروبي يُعدُّ ظاهرة جديدة نسبياً في إطار سعي الاتحاد السوفيتي إلى تحسين علاقاته مع العالم الغربي، وسعي الدول الأوروبية لتأكيد نوع من الاستقلالية لسلوكها عن الولايات المتحدة. ومن أمثلة هذا التنسيق البيان المشترك للاتحاد السوفيتي والجماعة الأوروبية في سبتمبر 1990، حيث طالب الطرفان بمضاعفة الاهتمام بالمشكلات الأخرى في المنطقة إلى جانب الاهتمام بأزمة الخليج.

وفي إطار سعي الدولتين لتنسيق جهودهما مع الدول العربية يوضح مراجعة

للتصرفات في الحالات النزاعية هو الجهود الجماعية، والإفادة من آليات الأمم المتحدة بالقدر الكامل، وغالباً ما ارتبط اهتمام الاتحاد السوفيتي بالعمل من خلال الأمم المتحدة بسعيه للحد نسبياً من انفراد الولايات المتحدة بالتحرك في هذه الأزمة.

وأخيراً فإنه في إطار التحرك السياسي سعت الدولتان إلى القيام بمبادرات في سبيل تسوية الأزمة والحرب التي ترتبت عليها، إلا أن الملاحظ على هذه المبادرات أن المبادرات الأمريكية كانت أكثر تشدداً ضد العراق من المبادرات السوفيتية، وهو ما يتضح مثلاً في مبادراتهما خلال الحرب في فبراير 1991. فصياغة المبادرة الأمريكية تضمنت نوعاً من الإنذار للعراق بينما لا يتضح هذا في صياغة المبادرة السوفيتية، كما أن الفترة الزمنية التي أتاحتها المبادرة الأمريكية لإذعان العراق كانت أقصر من تلك التي أتاحتها المبادرة السوفيتية، فضلاً عن هذا فإن المبادرة الأمريكية لم تتضمن إشارة إلى دور مجلس الأمن في عملية الانسحاب، أو إلى إلغاء قرارات مجلس الأمن الخاصة بفرض عقوبات على العراق وهي نقاط أشارت إليها المبادرة السوفيتية.

كذلك اتخذت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال أزمة الخليج عدداً من التحركات لفرض عقوبات اقتصادية على العراق، وإن لم تصل إلى حدّ التحرك العسكري، والملاحظ في هذا الصدد أن الولايات المتحدة تبنت الدور الرائد في تعبئة الجهود الدولية لفرض هذه العقوبات التي وافق عليها الاتحاد السوفيتي في إطار قرارات مجلس الأمن، فلقد اتبعت الولايات المتحدة سياسة نشطة لإصدار عدة قرارات من مجلس الأمن تدين الغزو العراقي للكويت، وركز البعض على فرض الحظر والحصار الاقتصادي على العراق، وهي القرارات رقم 661، 665، 666، 670. ولقد اتبعت كلتا الدولتين بعض التحركات لتطبيق العقوبات الاقتصادية على العراق، وإن كانت الولايات المتحدة أكثر تشدداً من الاتحاد السوفيتي في هذا الصدد، فتوضح مراجعة التصريحات الأمريكية استعداد الولايات المتحدة لإنزال أقصى العقوبات على العراق في أعقاب الغزو العراقي للكويت، فعلى سبيل المثال أعلن جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي أن بلاده ستبذل كل ما في وسعها لتدمير الاقتصاد العراقي، وبالرغم من تأكيد الاتحاد السوفيتي على أهمية العقوبات الاقتصادية، ومن ذلك ما أشار إليه وزير الخارجية السوفيتي في سبتمبر 1990 في كلمته أمام مؤتمر العلاقات الآسيوية في فلادفوستك، إلا أن الاتحاد السوفيتي كان ينظر لمثل هذه العقوبات أساساً من منظور الضغط على العراق من أجل التوصل إلى تسوية، ومن ذلك ما أشار إليه وزير

السوفيتية لتهدة الأزمة، بينما لم يمثل السلوك السوفيتي سوى قيد محدود على التحرك الأمريكي، ومن النماذج التي توضح قيام الولايات المتحدة بالحد من فعالية التحرك السوفيتي عدم مساهمة المبادرات التي قدمها الاتحاد السوفيتي في فبراير 1991 في التخفيف من حدة هذا الصراع. ففي 18 فبراير 1991 قدم الاتحاد السوفيتي مبادرة عُرفت باسم خطة جورباتشوف، إلا أن الرئيس بوش أوضح أن خطة السلام السوفيتية (التي قدمت للعراق وقبلها) تقل كثيراً عن الشروط الأمريكية لإنهاء الحرب، ولقد باتت مبادرة جورباتشوف موضع خلاف علني بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خاصة وأن جورباتشوف (كما توضح المعلومات المتاحة) لم يستشر الولايات المتحدة قبل طرح المبادرة وإنما أبلغها بها، كما طرح الاتحاد السوفيتي في إطار سعيه لتجنب الحرب البرية مبادرة في 22 فبراير إلا أن هذه المبادرة لم يُكتب لها النجاح أيضاً إزاء معارضة الولايات المتحدة لها⁽²⁾.

ولقد عملت الولايات المتحدة منذ بداية الأزمة على الإعلان عن رغبتها في التوصل إلى تسوية سلمية لها، إلا أنها اتبعت سلوكاً من شأنه التوصل إلى تسوية تتفق مع الرؤية الأمريكية، وفي هذا الصدد لم ينجح الاتحاد السوفيتي في الحد من الجهود الأمريكية، فعلى سبيل المثال عارض الاتحاد السوفيتي الصياغة الأمريكية الأولى لمشروع قرار مجلس الأمن 665، والذي يعطي الحق في استخدام القوة ضد السفن التي تخرق الحظر الاقتصادي، ومن ثم اتجهت الولايات المتحدة إلى إسقاط جملة «استخدام قوة عسكرية محدودة». وَبُنِيَتْ صياغة تقضي باللجوء إلى الإجراءات المناسبة لكل ظرف من الظروف، ويعتبر صدور قرار الحصار 665 نجاحاً للولايات المتحدة في تخطي التحفظات السوفيتية.

ويمكن تفسير التحرك السوفيتي المحدود بالمقارنة بالتحرك الأمريكي في هذه الأزمة والحرب التي ترتبت عليها في ضوء المشاكل الداخلية التي واجهت الاتحاد السوفيتي، وفي هذا الصدد يتسق السلوك السوفيتي مع التحليل الذي طرحه Boyer & Wilkenfeld (1989) حول العلاقة السلبية بين التوجه السوفيتي النشط في الشؤون الدولية والمشاكل التي يواجهها، فلقد وقعت الأزمة في فترة واجه فيها الاتحاد السوفيتي مشاكل داخلية كبيرة غالباً ما انعكست على سياسته الخارجية تجاه دول العالم الثالث؛ فإن مراجعة البرسترويكا توضح اعتراف جورباتشوف بوجود رابطة قوية بين السياسة الداخلية والخارجية فالسياسة الخارجية طبقاً لذلك هي وسيلة لتحقيق هدف عام يتعلق بدفع التقدم العلمي والتكنولوجي لإحياء الاقتصاد السوفيتي، والتغلب على

الولايات المتحدة ستستورد ثلثي استهلاكها من البترول بنهاية هذا القرن، وكذلك توضح مراجعة واردات السوق الأوروبية من البترول أهمية منطقة الخليج؛ ففي عام 1988 على سبيل المثال حصلت السوق الأوروبية على حوالي 44% من احتياطاتها من البترول من منطقة الخليج (Sigler, 1990)، وبالرغم من اهتمام الاتحاد السوفيتي ببتترول الخليج فإن مثل هذا الاهتمام لا يقارن بالمصالح الأمريكية نظراً لأن الاتحاد السوفيتي يتمتع باحتياطي من البترول، وزيادة إنتاجه عن استهلاكه منه؛ فعلى سبيل المثال توضح بعض الإحصاءات المنشورة أنه في عام 1988 بلغ إنتاج الاتحاد السوفيتي 11,940 مليون برميل يوميا بينما بلغ استهلاكه 9,200 مليون برميل يوميا. (Sigler, 1990) وإن ظل اهتمام الاتحاد السوفيتي ببتترول الخليج في أواخر الثمانينيات يرتبط باحتمال تزايد الطلب، وسد احتياجات المناطق السوفيتية القريبة من مصادره في الشرق الأوسط. (Primakov, 1988).

إن السلوك السوفيتي المحدود بالمقارنة بالسلوك الأمريكي غالبا ما ارتبط برغبته في عدم تدهور علاقته مع العالم الغربي في ظل المشاكل الاقتصادية، ومشاكل الصراعات القومية التي كان يواجهها في هذه الفترة، وبالتالي لم يكن على استعداد لإثارة مشاكل مع الولايات المتحدة بخصوص منطقة لا تتعرض فيها مصالحه الحيوية للخطر، إن هذا السلوك السوفيتي المحدود أوضح ضعف الدور السوفيتي في النظام الدولي (وهو الطرف الذي واجه مشاكل متزايدة في أعقاب الأزمة انتهت بانتهاء الاتحاد السوفيتي، وإنشاء الكومنولث الروسي)، وبالتالي فإنه ساهم في تأكيد توجه هذا النظام نحو نظام القطب الواحد تحت قيادة الولايات المتحدة.

2 - أزمة الخليج وحدود تحرك الجماعة الأوروبية كقطب مستقل في النظام الدولي

إن حدود تحرك الجماعة الأوروبية كقطب مستقل في النظام الدولي يفترض التعرض لنقطتين أساسيتين: - أولاً: مدى اتفاق واختلاف الدول الأوروبية في مواقفها أثناء الأزمة والحرب وثانياً: مظاهر قيام الولايات المتحدة بالحد من استقلالية الدور الأوروبي. لقد شهدت الفترة التالية مباشرة لاندلاع أزمة الخليج اختلافات بين الدول الأوروبية حول استعدادها لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق، فلقد اتجهت بريطانيا إلى الانحياز لوجهة النظر الأمريكية التي لم تستبعد استخدام القوة العسكرية، أما فرنسا وباقي دول الجماعة فاتجهت لرفض استخدام مثل هذه القوة إلا في حالة قيام العراق بعدوان جديد على الدول العربية المجاورة حيث أعلنت بريطانيا عن مساندتها

الجماعي الأوروبي في إطار الجماعة، نظرا لاختلاف سلوك الدول الأعضاء تجاه الحرب، ولقد ارتبطت هذه الخلافات بمدى تحمل دول الجماعة لأعباء العمليات العسكرية، وموقفها من استمرارها، فالتحفظ الألماني على المساهمة في النفقات العسكرية أثار انتقادات من جانب بريطانيا، كما ظهرت هناك خلافات بين دول الجماعة الأوروبية حول استمرار العمليات العسكرية، فبريطانيا على سبيل المثال استمرت منذ الأيام التالية مباشرة لاندلاع الحرب وهي ترفض أي محاولة لوقف النار إلا بانسحاب العراق من الكويت، أما التصريحات الفرنسية فلم تتسم بهذه الدرجة من الحسم فتضمنت هذه التصريحات عبارات مثل: إن فرنسا لا يمكن أن تغير من موقفها من قضية وقف النار إلا بالتعبير الواضح للقيادة العراقية عن عزمها على الجلاء عن الكويت، وأنه يجب أن يقدم العراق علامات ملموسة عن انسحابه من الكويت، أو أنه إذا أعلن صدام حسين قبوله الانسحاب وبدأ بالفعل في سحب بعض وحداته فسيكون من الصعب على القوات المتحالفة الاستمرار في الحرب، وسيكون هناك ضغط دولي لوقف القتال (مصطفى، 1991 أ).

وبالرغم من أن الخلافات الأوروبية تجاه أزمة الخليج والحرب كانت أساسا خلافات في درجة إيجابية التحرك، وتصور حدود الدور الأوروبي في هذه الأزمة، إلا أن مثل هذه الخلافات أبرزت حدود قدرة الجماعة الأوروبية على انتهاز سياسة خارجية وأمنية موحدة. الأمر الذي يثير تساؤلات حول قدرة الجماعة الأوروبية على تطبيق رؤيتها حتى في المجالات التي تتفق عليها في بياناتها المعلنة، الواقع أنه يجب عدم المبالغة في التأكيد على البعد السياسي للوحدة الأوروبية، فإن الجماعة الأوروبية هدفها اقتصادي، والدليل على ذلك أن الأسم الرسمي للجماعة الأوروبية هو «المجموعة الاقتصادية الأوروبية»، أي إن قدرة الجماعة الأوروبية على تبني سياسة خارجية وأمنية موحدة هي قدرة محدودة بطبيعتها في إطار الهدف الذي من أجله نشأت هذه الجماعة أصلا، إن مشروع أوروبا 1992 لم يعكس تبلور بعض الأبعاد التي تحدث عنها Nye, (1971) في تحليله لمؤشرات الاندماج السياسي، وبصفة خاصة ما أطلق عليه الاندماج المؤسسي Institutional Integration واندماج السياسات Policy Integration. وبالتالي فإن ضعف البعد السياسي في التحرك الجماعي الأوروبي، والذي بدا واضحا خلال أزمة الخليج يفرض قيودا على إمكان تحركها كقطب مستقل في النظام الدولي الجديد.

وفضلا عن ذلك فإن قدرة الجماعة الأوروبية على التحرك كقطب مستقل في

في حوار مع العراق فإن الجماعة الأوروبية التي أعلنت تأييدها لهذا القرار جعلت تنفيذه متوقفاً على موافقة صدام حسين على اقتراح بوش، وعلى تنفيذه، وبالتالي فإن تعثر اجتماع بوش وصدام حسين ترتب عليه تأجيل اجتماع مندوب الجماعة مع طارق عزيز (مصطفى، 1991ج).

وتبدو حدود استقلالية الدور الأوروبي أيضاً في مصير الفكرة الأوروبية حول عقد مؤتمر للأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط في أعقاب الغزو العراقي للكويت وهو الاقتراح الذي تبلور في شكل مشروع لإيطاليا وفرنسا والبرتغال وأسبانيا، والذي قدمه وزير خارجية إيطاليا دي ميليكس إلى السكرتير العام للأمم المتحدة مارس 1991. ففي إطار سعي الحكومة الإيطالية إلى وضع ترتيبات لتحاشي الأزمات المحتملة في المنطقة العربية تقدم وزير خارجيتها باقتراح مؤتمر الأمن والتعاون في البحر المتوسط على غرار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا يتم في إطار اتفاق الدول المشاركة على طرح القواعد العامة التي يجب أن تحكم العلاقات بينها، ويتناول مناقشة القضايا التي يمكن تقسيمها أسوة بمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي إلى ثلاثة ميادين هي: الأمن، والتعاون الاقتصادي، والاتصالات الإنسانية، على أن تشارك في هذا المؤتمر دول المنطقة من البرتغال غرباً إلى إيران شرقاً، ولقد أوضح دي ميليكس في هذا الصدد أنه مقتنع بأن انعقاد المؤتمر سيكون خطوة كبيرة ومهمة في نزع فتيل التوترات التي تهدد المنطقة بعد أزمة الخليج، وفي خلق جو من التفاهم والتعاون بين جميع دول المنطقة⁽⁵⁾. إلا أن التحفظ الأمريكي على هذه الفكرة وضع حداً لإمكانات تنفيذها. وفي هذا الصدد أشار وزير خارجية إيطاليا إلى أن الاتحاد السوفيتي أدرك أن هذا الاقتراح لديه فرصة للنجاح، ولكن رد الفعل المبدي للولايات المتحدة كان فاتراً⁽⁶⁾. أما المجموعة الثانية من مظاهر سعي الولايات المتحدة للحد من استقلالية التحرك الأوروبي فتبدو من مراجعة بعض التصريحات غير الرسمية والرسمية في الدول الأوروبية، فلقد أشارت بعض الدوائر الأوروبية في فرنسا وألمانيا إلى أن حرب الخليج كانت بمثابة فرصة للولايات المتحدة لتوضح للعالم أجمع أن لها دور القيادة في النظام الدولي، وأن الولايات المتحدة سعت من خلال الاعتماد على الخيار العسكري إلى فرض قيود على الدور الأوروبي الذي بدا أن هناك احتمالاً في أن يتحدى القيادة الأمريكية؛ ولقد أوضحت بعض الصحف الفرنسية على سبيل المثال أن هدف الولايات المتحدة من الاعتماد على البديل العسكري هو خلق خلافات بين العرب وأوروبا، والحد من سرعة الاندماج الاقتصادي الأوروبي، ووضع

ألمانيا وفرنسا وبريطانيا في 1991 لتوجيه نظرهم لخطورة هذا التوجه الأوروبي، ويبدو التوتر في العلاقات الأمريكية الأوروبية حول هذه الأبعاد واضحاً في طلب الولايات المتحدة تأجيل اجتماع حلف الأطلسي الذي كان من المقرر عقده في صيف 1991، حيث اعتقد بوش ومستشاروه أن مثل هذا الاجتماع قد يكون مناسبة للإعلان عن رفض الدول الأوروبية للسيطرة الأمريكية التي اتجهت للزيادة منذ اندلاع أزمة الخليج (Hadar, 1991). إن حدود الانجازات الأوروبية في هذا الصدد غالباً ما يعكس التحليل الذي قدمه Nye (1971) حول الانعكاسات السلبية للعوامل الخارجية على تجارب الاندماج⁽⁷⁾.

لقد كان لأزمة الخليج انعكاسات على استمرار توجه النظام الدولي نحو نظام القطب الواحد حيث إنها أكدت محدودية الدور السوفيتي (الكومنولث الروسي) بالمقارنة بالدور الأمريكي في إطار المشاكل الداخلية التي تواجهه، وسعيه لتحسين علاقاته مع الولايات المتحدة. كما أنها أوضحت أيضاً حدود قيام أوروبا بدور القطب المستقل في النظام الدولي في ظل الخلافات بين أعضاء الجماعة الأوروبية، وقيام الولايات المتحدة بالحد من التحرك المستقل من جانب الدول الأعضاء في الجماعة، والتساؤل الآن هو: ألم يترتب على أزمة الخليج والحرب التالية لها بعض الآثار التي قد تشير إلى حدود قيام الولايات المتحدة بالدور القيادي في النظام الدولي؟

لقد أوضحت هذه الأزمة بعض القيود التي قد تواجه الولايات المتحدة وهي قيود تتعلق أساساً بالأعباء الاقتصادية التي يتطلبها قيام الولايات المتحدة بمثل هذا الدور؛ فلقد أوضحت أزمة الخليج حدود التحرك الأمريكي المنفرد نظراً لحاجتها للحصول على دعم اقتصادي من جانب حلفائها؛ ففي حرب الخليج تم توجيه 75% من السلاح الجوي التكتيكي للولايات المتحدة و40% من الدبابات الأمريكية لهزيمة دولة لا يزيد حجم الناتج القومي الإجمالي فيها عن البرتغال، كما حصلت الولايات المتحدة في إطار مواجهتها لأزمة الخليج والحرب المترتبة عليها على 54 بليون دولار من المساعدات من الدول الحليفة لها، وقد يتعذر الحصول على هذا القدر من الدعم في المستقبل، ولقد أوضح هنري كيسنجر في هذا الصدد أن حرب الخليج كانت حدثاً من غير المحتمل تكراره في المستقبل (Hadar, 1991). إلا أن مثل هذا الاعتبار لم يكن له حتى الآن تأثير على استمرار قيام الولايات المتحدة بالدور القيادي في

إدارة هذه الأزمة، إلا أن هذه الأزمة والحرب المترتبة عليها أوضحت أيضاً أن استخدام القوة العسكرية في وظيفة الإجبار (أي إجبار العدو على عدم الاستمرار في تحرك معين أو دفعه لتغيير تحرك معين) يمكن أن يكون له انعكاسات على فعالية استراتيجية الردع في المستقبل.

لقد عمل الائتلاف الدولي المعارض للغزو العراقي للكويت على ردع العراق من خلال التهديد باستخدام القوة⁽⁸⁾، وهو ما تبلور في قرار مجلس الأمن رقم 687 الذي صدر في نوفمبر 1990، والذي جاء فيه تحذير للعراق بأنه إذا لم ينسحب من الكويت قبل 15 يناير فإن كل الوسائل اللازمة لتنفيذ كل القرارات ستستخدم لإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة، ولقد جاء التصويت على هذا القرار في الجلسة التي انعقدت على مستوى وزراء خارجية الدول الخمس عشرة الأعضاء في المجلس حيث وافقت 12 من الدول الأعضاء على هذا القرار بينما عارضته كل من اليمن وكوبا، وامتنعت الصين عن التصويت. وأوضح جيمس بيكر في كلمته في هذه الجلسة أن هدفها هو إقناع صدام حسين بأن ما يطالبه به مجلس الأمن والمجموعة الدولية لا يمكن تجاهله، فإذا لم يغير العراق سلوكه سلمياً فلا بد من اتخاذ الإجراءات الضرورية بما فيها استخدام القوة، ووصف وزير الخارجية البريطاني دوجلاس هيرد اجتماع مجلس الأمن بأنه اجتماع الرهان على السلام، وأوضح أن الخيار الأخير يبقى في يد العراق، محذراً من الاستخفاف بالخيار العسكري، حيث قال: إن هذا الخيار ليس وهماً، وإنه إذا استخدم فسيكون بتأييد كامل من مجلس الأمن، وأوضح وزير الخارجية الفرنسي رولان دومو أنه نظراً لتجاهل صدام حسين للجهود التي بُذلت لتسوية الأزمة فإن المجتمع الدولي لم يكن أمامه سوى اللجوء إلى مستويات أعلى من الضغط لمواجهة هذا التحدي للمجتمع الدولي.

إلا أن استراتيجية الردع فشلت في إقناع العراق بالانسحاب من الكويت، وغالباً ما يمكن تفسير هذا الفشل في إطار بعض العوامل المتعلقة بالعلاقة بين الردع والإدراك والتي طرحها (Jervis, 1989)، فإن إدراك الفاعلين الدوليين يختلف عن الدافع الحقيقي Objective reality وعن إدراك الفاعلين الآخرين، ومثل هذه الاختلافات تؤثر على الردع؛ فإذا لم تتمكن القيادات من فهم رؤية الخصم للعالم فإنه غالباً ما سيترتب على ذلك فشل استراتيجية الردع فالردع كما سبقت الإشارة يتضمن تهديد الطرف الأخير لمحاولة إقناعه، فإن العقاب المترتب على تحرك معين يفوق القيمة المتوقعة من جراء هذا التحرك. أي إن هناك متغيرين: الأعباء المترتبة على العقاب، واحتمال

استراتيجية الردع في النظام الدولي حيث أوضحت هذه الحرب القيمة التي تضيفها الدول الكبرى على المحافظة على الوضع الراهن والقواعد التي يجب أن تحكم مسار العلاقات الدولية، كما وأن هذه الحرب أوضحت أيضاً مصداقية التهديدات التي قد تفرضها الدول الكبرى إذا تعلق الأمر بمصالحها الحيوية.

2 - انعكاسات أزمة الخليج على دور القوة التقليدية والقوة النووية في النظام الدولي :

لقد كان للقوة النووية دور محدود في توجيه مسار أزمة الخليج، والحرب التي تلتها، إلا أن القوة التقليدية كان لها الدور الأساسي في حرب الخليج الأمر الذي أوضح أهمية هذا النوع من القوة في توجيه مسار التفاعلات الدولية، فلقد عكست حرب الخليج استمرارية عدم استخدام القوة النووية كأحد خصائص النظام الدولي في أعقاب عام 1945، بل يمكن القول إن حرب الخليج دعمت من هذا التوجه في النظام الدولي، وبالرغم من عدم الاستخدام الفعلي لهذه الأسلحة في حرب الخليج، إلا أنه تم التلويح باحتمال استخدامها خلال الأزمة في حالة واحدة فقط، وهي تحذير صدام حسين من استخدام الأسلحة الكيماوية. ويتضح هذا التحذير في الرسالة التي كتبها الرئيس الأمريكي لصدام حسين في 5 يناير 1991 والتي سلمها وزير الخارجية الأمريكي لطارق عزيز خلال اجتماعهما قبل اندلاع الحرب في يناير 1991. وبالرغم من أن القيادة العراقية رفضت الرسالة الأمريكية، وسلمتها مرة أخرى إلى الولايات المتحدة، إلا أنه من الصعوبة بمكان القول بأن صدام حسين لم يكن على دراية بمحتويات هذه الرسالة، وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس الأمريكي لم يعلن صراحة في هذه الرسالة أن استخدام الأسلحة الكيماوية من جانب صدام حسين سيترب عليه هجوم نووي من جانب الولايات المتحدة، إلا أن صياغة هذه الرسالة لم تستبعد مثل هذا الاحتمال؛ حيث جاء في الرسالة إن الشعب الأمريكي سيطالب بأقوى رد فعل ممكن وإن صدام حسين وشعبه سيتحملون بالتالي أعباء هائلة. (Bundy, 1991)

ولقد أوضح الرئيس الأمريكي موقفه في مؤتمر صحفي في 5 فبراير 1991. فثناء هذا المؤتمر سئل عما إذا كان استخدام صدام حسين للأسلحة الكيماوية سيترب عليه استخدام الولايات المتحدة لأسلحة الدمار الشامل، إلا أن الرئيس الأمريكي تفادى الإجابة المباشرة على هذا التساؤل، بل إن رده اتسم بنوع من الغموض؛ حيث أوضح أن هدفه هو أن يترث صدام حسين قبل استخدام الأسلحة الكيماوية، وأن تتوفر أمامه جميع الفرص الممكنة لتجنب مثل هذا الاستخدام

3 - انعكاسات أزمة الخليج على الحد من انتشار الأسلحة النووية:

اتجهت عدد من دول العالم الثالث نحو تنمية قدراتها النووية وذلك اعتقاداً منها أن مثل هذه القدرة ستحقق لها درجة أعلى من الأمن بالإضافة إلى تحسين مركزها النسبي في النظام الدولي. ولقد أثارت هذه الظاهرة قلق الدول النووية التي اعتقدت أن انتشار هذه الأسلحة سيترتب عليه عدم استقرار النظام الدولي، ومن ثمّ اتجهت هذه الدول إلى اتباع عدد من الاستراتيجيات السياسية والتجارية بهدف الحد من انتشار الأسلحة النووية، إلا أن مثل هذه الاستراتيجيات لم تحقق النتائج المتوقعة، وفي هذا الإطار فإن استخدام القوة العسكرية في حرب الخليج أوضح إمكانية لجوء الدول الكبرى إلى البديل العسكري للحد من انتشار الأسلحة النووية في دول العالم الثالث، وذلك بالنظر إلى دور هذه الحرب في إضعاف القدرات النووية العراقية. واتجهت الولايات المتحدة في أعقاب أزمة الخليج إلى التركيز على التهديد الذي يمثله امتلاك العراق للأسلحة النووية، وباندلاع الحرب أصبح تحطيم القدرات النووية العراقية أحد الأهداف العسكرية الرئيسية للولايات المتحدة حيث قامت قوات الائتلاف الدولي بقذف متكرر للأهداف العسكرية العراقية المرتبطة بإنتاج الأسلحة النووية، إلا أن هذه الحرب وإن أضعفت القدرة النووية العراقية إلا أنه لم يترتب عليها تحطيمها تماماً، ومن ثم اتجهت الولايات المتحدة إلى التعاون مع الأمم المتحدة للقضاء على مثل هذه القدرة، ولقد انعكس هذا مثلاً في القرار 687 الذي صدر في أبريل 1991، والذي تضمن شروط وقف إطلاق النار بشكل دائم ونهائي في الخليج، حيث جاء فيه أنه يجب على العراق أن يدمر جميع محتويات ترسانته من أسلحة الدمار الشامل، وأن يتعهد بعدم حيازة أو إنتاج أسلحة نووية، وأن يُخضع جميع ما لديه من مواد يمكن استخدامها في إنتاج الأسلحة النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وبالرغم من الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة والأمم المتحدة للقضاء على القدرة النووية العراقية إلا أنه يلاحظ أن هذه العملية كانت أبطأ وأصعب مما كان متوقعاً؛ فزيارات فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة إلى العراق لم تحقق سوى نجاح جزئي؛ حيث اتجه صدام حسين إلى التظاهر بالتعاون مع الأمم المتحدة في نفس الوقت الذي سعى فيه إلى تنمية قدراته النووية، وهو ما أثار أهمية ممارسة درجة أعلى من الضبط للحد من السلوك العراقي، وفي هذا الصدد أوضح Bundy في تحليله للدروس المستفادة من حرب الخليج في مجال القدرات النووية أنه:

الهوامش

- (1) يعتمد هذا القسم من الدراسة في مراجعته للوقائع الخاصة بتحريك الدولتين وتصريحات المسؤولين الأمريكيين والسوفييت أساساً على الملفات التي أصدرتها الهيئة العامة للاستعلامات المصرية بعنوان «الولايات المتحدة وأزمة الخليج، 1990، والولايات المتحدة وحرب الخليج 1991، والاتحاد السوفيتي وأزمة الخليج 1990».
- (2) الوقائع الخاصة بهذه المبادرات تعتمد على:
حركة الأحداث، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط مارس، 1991.
- (3) ميز (George, 1983) بين، فئات لمصالح القوتين العظميين في المناطق الجغرافية المختلفة
أ (High Interest Symmetry وهي مناطق يوجد فيها مصالح حيوية لكلا الدولتين.
ب) Low Interest Symmetry وهي مناطق تتسم فيها مصالح الدولتين بالتواضع.
ج- Interest Asymmetry Favoring USSR وهي مناطق عدم تكافؤ في المصالح لصالح الاتحاد السوفيتي.
د) Interest Asymmetry Favoring USA وهي مناطق عدم تكافؤ في المصالح لصالح الولايات المتحدة.
هـ) Disputed Interest Symmetry وهي مناطق لا تتفق فيها الدولتين حول الوزن النسبي لمصالحهما.
و) Uncertain Interest Symmetry وهي مناطق تتسم فيها مصالحهما بالغموض.
- (4) المجلس الأوروبي 1990: اعلان. نشرة المجموعة الأوروبية بالقاهرة. (سبتمبر - أكتوبر) 1990.
- (5) دي ميليكس (1990) تصريح صحفي، الأهرام (5 ديسمبر).
- (6) دي ميليكس (1991) تصريح صحفي، الأهرام (19 أبريل).
- (7) التحليل الذي قدمه Nye, (1971) كان يتعلق بالانعكاسات السلبية للعوامل الخارجية على تجارب الاندماج الاقتصادي. الا انه يمكن استخدام نفس المنطق في التحليل في تفسير العقبات التي يمكن أن تواجه احتمالات انتشار الاندماج من المجال الاقتصادي إلى مجالات أخرى سواء ان كانت أمنية أو سياسية.
- (8) الوقائع والتصريحات المتعلقة باستخدام القوة العسكرية في الردع والإجبار مستمدة من القسم الخاص بتطور الأحداث، وفي الكتاب الذي أصدرته الهيئة العامة للاستعلامات المصرية حول موقف مصر. من أزمة الخليج، ابريل 1991.
- (9) الإشارة الى هذا التقرير واردة في جريدة الأهرام، (22 مايو 1991).

George, A.

- 1983 Managing Us - Soviet Rivalry: Problems of Crisis Prevention. Boulder, Co: Westview Press.

Hadar, L.

- 1991 "The United States, Europe and the Middle East." World Policy Journal, 8 (Summer) 421 - 449.

Jervis, R.

- 1989 "Deterrence and Perception." P.P: 17 - 29 in Matthews et al. (ed). International conflict and conflict Management. Ontario Prentice - Hall.

Matthews, R. Rubinoll, A and Stein, J.

- 1989 "Introduction. P.P: 2 - 7 in Matthews et al. (eds) International conflict and conflict Management." Ontario: Prentice - Hall.

Nye, J.

- 1971 Peace in Parts. Boston: Little Brown and Company.

Primakov, E.

- 1988 "Soviet Policy Toward the Arab - Israeli Conflict." in W. Quandt (ed). The Middle East Ten Years after camp David. Washington: The Brookings Institution.

Rosecrance, R.

- 1969 "Bipolarity, Multi Polarity and the Future" P.P: 325 - 335 in J. Rosenan (ed) International Politics and Foreign Policy. New York: The Free Press.

Rosenau, J.

- 1989 "Capabilitis and Control in an Interdependent World." P.P: 143 - 154 in Matthews et al (eds). International Conflict and conflict Management. Ontario: Prentice - Hall.

- Sigler, J. 1990 "The Changing strategic significance of the Middle East." Un Published paper, Carleton University, Canada.

Snyder, G. and Diesing, P.

- 1977 Conflict Among Nations. Princeton: Princeton University Press.

TURKEY AND IRAN AND THE SECOND GULF CRISIS: A COMPARATIVE ANALYSIS

Nazly Muawad

The study is a comparative examination of both the Turkish and Iranian roles during the Gulf crisis. It sheds much light on: The Geopolitical and strategic determinants of the Iranian and Turkish positions; the political behavior of both Turkey and Iran during the crisis; and the various Iranian and Turkish political, economic, and strategic benefits resulting from the crisis. According to the study the Iranian and Turkish responses to the Gulf crisis helped consolidate their strategic role in the Middle East, and brought to both countries an enhanced international status.